تغير المعادلات الأمنية في ظل إستراتيجية أمن الطاقة (النفط والغاز الطبيعي إنموذجاً)

شالاو عبدالخالق محمد، نجدت صبري عقراوي

كلية القانون و العلاقات الدولية و الادارة، جامعة سوران، كردستان، العراق

الملخص

في الوقت الحاضر، يعتبر عامل الطاقة أحد أهم العوامل الجيوبوليتيكية التي تؤثر على أمن واستقرار مناطق مختلفة من العالم، ولاسيما تلك الغنية بالنفط والغاز الطبيعي. لذلك، يدور هذا البحث حول إظهار طبيعة العلاقة بين مصلحة الطاقة والتغيرات التي تحصل في المعادلات الأمنية للدول بسبب الطاقة، وهو ما يؤثر بدوره على خلق حالة من الاستقرار واللاإستقرار الأمني للبلدان المصدرة والموردة للطاقة. من خلال هذا البحث، نتجاوز الدراسات الحديثة الأخرى حول هذا الموضوع، ونربط أهم عناصر أمن الطاقة بالمعادلات الإستقرار واللا استقرار للدول المصدرة والموردة للطاقة. وبالتالي، فإننا نحلل ما يدفع الدول المصدرة والموردة للطاقة بأن تؤثر على ديناميات تغير المعادلات الأمنية من أجل تأمين المصلحة الطاقوية لبلادهم. الى أن توصل البحث في ختامه الى هذه الحقيقة وهي، رغم نجاح بعض الدول في استخدام الطاقة كقوة صلبة لضمان الاستقرار الأمني لبلدانهم، فأنه بصورة عامة الدول المصدرة والموردة للطاقة ومن أجل تأمين أمن الطاقة، غيروا معادلاتهم الأمنية، وهذا أدى إلى خلق حالة من اللاإستقرار الأمني للدول على المستويات الوطنية والإقليمية وحتى الدولية.

مفاتيح الكلمات: أمن الطاقة، النفط والغاز الطبيعي.

1. المقدمة

من الواضح أن مصادر الطاقة ولاسيما النفط والغاز الطبيعي، تحتل المحور الرئيسي في ميزان الطاقة العالمي، نظرًا لكونها قوةً اقتصادية وجيوسياسية وأمنية، وتؤثر على المعادلات الأمنية على المستوى الدولي والإقليمي. لذلك تدور النزاعات الإقليمية والدولية حول السيطرة على أكبر الاحتياطيات في مناطق مختلفة من العالم.

من ناحية أخرى، تغير موارد الطاقة الواقع الجيوسياسي ويمكن أن تكون مصدرًا للقوة أو السيطرة أو التأثير ، أو أن تمثل ضعفًا على نفس النطاق، ويمكنها أيضًا تعزيز النمو الاقتصادي والازدهار، أو عدم الاستقرار والانحدار الاقتصادي. خلال القرن العشرين، كان الوصول إلى موارد الطاقة عاملاً رئسياً في إنشاء تحالفات والتأثير على لفائزين والخاسرين في الحروب، ونرى في القرن الحادي والعشرين، لا تزال الطاقة واحدة من أكبر المحددات الاستراتيجية للسياسات العالمية والإقليمية.

يهدف هذا البحث من خلال ثلاثة المباحث إلى عرض مفهوم الأمن وأمن الطاقة، بالإضافة إلى، أهم التعاريف المرتبطة بأمن الطاقة و تحديد أهم معايير وأبعاد وعناصر، مستويات ومخاطر أمن الطاقة باعتباره إحدى الركائز القوية لقضية الأمن خاصةً في وضع السياسات الدولية للدول والهيمنة الاقتصادية والسياسية على العالم. أخيرًا، يركز البحث على قراءة جديدة للدور الذي تلعبه طاقة النفط والغاز الطبيعي في تغير المعادلات الأمنية. وفي هذا البحث أيضاً نحلل تأثير مصالح الدول المستوردة والموردة للفط والغاز على خلق حالة من الإستقرار واللا استقرار الأمني في مناطق مختلفة في العالم . وبالنتيجة، نرى كيف تتغير المعادلات الأمنية حسب مصالح الطاقة للدول؟

مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية
المجلد 4، العدد 2 (2020) .
أُستلم البحث في 26 أذار 2020؛ قُبل في 25 نيسان 2020
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 30 تموز 2020
البريد الإلكتروني للمؤلف: sam03h@irel.soran.edu.iq
DOI: 10.24086/cuejhss.v4n2y2020.pp62-73
حقوق الطبع والنشر © 2020 شالاو عبدالخالق محمد. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

1.1. اهمية البحث

تأتي اهمية هذة الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجها، الا و هي " أن الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) لها دور مهم و حاسم في رسم الخارطة الأمنية للدول المصدرة والموردة للطاقة".

1.2. اهداف البحث

- التعرف على الأمن وأمن الطاقة وأهم ابعادها ومعاييرها.
- بيان العلاقة المتبادلة بين المصلحة الطاقوية والمعادلات الأمنية على صعيد الإقليمي والدولي.

1.3. مشكلة البحث

تدور الدراسة حول مشكلة كيفية استخدام الطاقة في العلاقات الدولية وتأثيرها على خلق حالة من الإستقرار واللا إستقرار الأمني بين الدول. لأنه في بعض الحالات التي إستخدمت فيها الطاقة "فقط" كقوة صلبة، أدى إلى نشوب الحروب بين الدول المصدرة والموردة للبترول. هنا جاءت مشكلة البحث التي تركز على السؤال التالي: الى أي مدى يمكن اعتبار مشكلة أمن الطاقة محدد رئيسي لتغير المعادلات الأمنية؟ بمعنى آخر، هل تتغير المعادلات الأمنية بين البلدان في سياق مخاوفها المتعلقة بالطاقة؟

1.4. فرضية البحث:

فرضية الدراسة هي أن المصلحة الطاقوية تلعب دورًا رئيسيًا في تغير الإستراتيجيات الأمنية على الصعيد الإقليمي والدولي، خاصة فيما يتعلق بالدول المصدرة و المستوردة لنفط و الغاز.

5.1. منهج البحث:

نستخدم في هذا البحث المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة أهم ظوارهر المتعلقة بأمن الطاقة ودور النفط والغاز في تغير المعادلات الأمنية.

1.6..نطاق البحث:

يُغطي هذا البحث بالتأصيل والتحليل أهمية أمن الطاقة وتأثيرها على أمن واستقرار الدول. أما زمنياً: من خلال دراسة مفهوم الأمن وأمن الطاقة يغطي هذا البحث الفترة الزمنية التي تزامنت مع استخدام مفهوم أمن الطاقة في أوائل القرن العشرين حتى الوقت الحاضر. ومن الناحية الجغرافية السياسية: يركز هذا البحث على ظهور دور أمن الطاقة لتغير المعادلات الأمنية داخل عدد من البلدان المصدرة والموردة للبترول في الشرق الأوسط وأسيا وحتى أوربا وكندا ولايات المتحدة الأمريكية.

1.7.هيكلية البحث:

تتكون خطة البحث على النحو التالي:

-المقدمة

-المبحث الأول: ماهية أمن وأمن الطاقة

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: ماهية أمن الطاقة؟

-المبحث الثاني: أمن الطاقة: المعايير والأبعاد، المستويات والمخاطر

المطلب الاول: معاير وأبعاد وعناصر أمن الطاقة

المطلب الثاني: مستويات ومخاطر أمن الطاقة

-المبحث الثالث: إستراتيجية أمن الطاقة في تغير المعادلات الأمنية

المطلب الأول: دور النفط في معادلة أمن الطاقة

المطلب الثاني: دور الغاز الطبيعي في معادلة أمن الطاقة

-الخاتمة

2. المبحث الأول: ماهية أمن وأمن الطاقة

الأمن جزء لا يتجزأ من المصالح الداخلية والخارجية للأمة. تطور مفهوم الأمن بمرور الوقت[1] وفقًا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية. كان مفهوم الأمن مرتبطاً بالقوم أو الدولة دائماً، وهذا معروف حتى عصر العولمة الحالي، والذي جلب أبعادًا جديدة لمفهوم الأمن والأمن القومي. تقليديا، تم تعريف الأمن القومي بشكل ضيق على أنه الحفاظ على الدولة من التهديدات الجسدية والخارجية. هنا ندرس الأمن باعتبارها واحد من المفاهيم المهمة في السياسة الدولية التي لها وإستراتيجياتها الخاصة حسب مستوى استخدامها (الوطني، الإقليمي، الدولي)، ونشير إلى أهم مقومات أو المستويات الأمنية، والإطار الداخلي والخارجي بشكل مختصر لكي نفهم مدى ارتباطها بالطاقة من خلال وضع سياسات وإستراتيجيات أمن الطاقة.

2.1. المطلب الأول: مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن من الناحية اللغوية هو مضادة الخوف و الفزع، فهو يعني الطمأنينة والإطمئنان إلى عدم توقع المكروه. والقدرة على التأمين، وإشباع الحاجات الأساسية، والدوافع العضوية والنفسية، فالأمن عكس الخوف. كما وردت كلمة الأمن في معجم الوسيط بمعنى الاطمئنان وعدم الخوف(أحمد، 2019؛ نقلاً عن، آكريي، 2011).

الأمن هو مفهوم ناتج عن شبكة معقدة من التفاعلات بين الأفراد، في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية، مثل المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والبيئية. يتوسط هذا التفاعل عدداً من الهياكل والمؤسسات والاهتمامات. إنه مفهوم لا يمكن تعريفه في غياب البشر. إن جوهر الأمن سواء أكان يتعلق بأفراد أو مجتمعات أو دول بمفردها هو تأكيد البشر على قدرتهم على التنبؤ وتحقيق تطلعاتهم دون تكبد خطر الأضرار المادية أو التضحية بقيمهم الأساسية(Zacarias,1996)، وبالتالي، فإن القدرة على التنبؤ بالسلام في علاقاتهم مع الأفراد الآخرين أمر أساسي. وأن في الواقع، يكمن أساس التمييز بين مفهوم الأمن والسلام، سواء أكان السلام يُنظر إليه، من الناحية الكلاسيكية، على أنه غياب الحرب؛ غياب العنف الهيكلي؛ أو حتى، عملية إدارة الصراع (Galtung,1969) .

بمعنى آخر، يعكس الأمن التأكيد على أن السلام وتحقيق الطموحات لن يزعجها أي ظاهرة طبيعية أو بشرية. يحتاج الناس إلى هذا التأكيد من أجل التنبؤ والتخطيط لتقدمهم واستمرار طريقة حياتهم؛ تحتاج المجتمعات والدول أيضًا إلى ضمان استمراريتها وتقدمها في علاقاتها مع الآخرين.

أصبحت إعادة تعريف "الأمن" مؤخرًا تهتم بإعادة تحديد جداول الأعمال السياسية للدول القومية أكثر من اهتمامها بمفهوم الأمن نفسه. غالبًا ما يتخذ هذا الشكل من مقترحات إعطاء أولوية عالية لقضايا مثل حقوق الإنسان، أو الاقتصاد، أو البيئة، أو الاتجار بالمخدرات، أو الأوبئة، أو الجريمة، أو الظلم، الاجتماعي، بالإضافة إلى الاهتمام

التقليدي بالأمن من التهديدات العسكرية الخارجية. عادةً ما يتم دعم هذه المقترحات بمزيج من الحجج المعيارية حول القيم التي يجب حماية الأشخاص أو مجموعات الأشخاص، والحجج التجريبية فيما يتعلق بطبيعة وحجم التهديدات لتلك القيم(Baldwin, 1997).

لا يزال بعض الباحثين يفسرون الأمن من منظور تقليدي، والتي ينظر إلى الأمن بشكل أساسي من حيث التهديدات العسكرية الخارجية فيما يتعلق بالحدود الإقليمية. حيث جاء عقب نشأة الدولة القومية وارتبط بمصالحها، هنا الدولة القومية هي الإطار السياسي والقانوني لمفهوم الأمن. والسيادة هي السند الشرعي الذي يستند عليه مفهوم الأمن(آكريي،2011). ومع ذلك، على عكس التفسيرات التقليدية، سيتم التأكيد على الأمن الاقتصادي أو القدرة الاقتصادية والسياسية بحد ذاته. نتيجة للتطورات التي جرت في هيكل النظام السياسي الدولي، من حيث كثرة الدولة والمنظمات الدولية وأعمالهم في مختلف المجالات، وكذلك اتساع المصالح السياسية، والإقتصادية، والعسكرية للدول وتشابكها وتعارضها، والتطور العلمي والتكنولوجي في كافة المجالات الحياتية كافة(آكريي، المصدر السابق). يعني هذا الاتجاه الذي سمي بالمفهوم الحديث للأمن يمكن تحقيقه من خلال السياسات التعاونية وإجراءات الثقة وبناء الثقة بدلاً من استخدام الإكراه وممارسة القوة العسكرية (آكريي، المصدر السابق).

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام، وقد تناولنا مجموعة من التعاريف للإلمام بكل مضمون ومحتوى معرفي لكل تعريف لتفادي الوقوع في التحيز والذاتية، ومن بين هذه التعاريف:

يرى **أرنولد ولفرزWolfers Arnold الأمن بمعنى موضوعي**، هو غياب التهديدات للقيم المكتسبة، بمعنى شخصي غياب الخوف من مهاجمة هذه القيم (Wolfers, 1952) . حيث يعتبر أحد أكثر التعاريف العملية بين العلماء، ولكنه في الوقت نفسه يثير تساؤلات حول القيم المركزية التي يجب حمايتها. هل يمثل السيادة أم الوحدة الوطنية أم الرفاه الاقتصادي؟ وهو ما أكده بيلامي (Bellamy) عندما يشير إلى أن الأمن هو" تحرر نسبي من الحرب، إلى جانب توقع كبير نسبيا بأن الهزيمة لن تكون نتيجة لأي حرب يجب أن تحدث، ويقول "يمكن فهم المجتمعات الأمنية على أنها مجتمعات يتخلى أعضاؤها عن استخدام القوة في علاقاتهم مع بعضهم البعض وفقًا للإحساس المتزايد بالشعور وتسعى إلى توسيع نطاق نظرية مجتمع الأمن، ودراسة العلاقة بين الدول في مجتمع الأمن وتلك الموجودة خارجها"(Khoo, 2015) . وهو يؤكد أن هناك ثلاث نتائج محتملة(Khoo, 2015) :

أولاً، يمكن أن تصبح العلاقات بين مجتمع الأمن والدول الخارجية "أكثر صلابة من تلك التي كانت موجودة قبل أن تحدد الدول المعنية نفسها بأنها" من الداخل "و" من الخارج "في مجتمع أمني". سيكون هذا متفقًا مع ما يعرفه بيلامي بأنه "منطق واقعي".

ثانيا، يمكن أن تظل العلاقات بين "الداخل" و "الخارج" "بدون تغيير نوعي" ، وهو شرط يوصف بأنه "مجتمع متناقض".

ثالثاً، يتم النظر في خيار "مجتمع متكامل". هنا، تصبح "الحدود بين المطلعين الداخليين والخارجيين أكثر ليونة"، حيث يتم إدراك الإحساس بالانتماء للمجتمع داخل المجتمع الأمني إلى الجهات الفاعلة الخارجية.

يقول **بول د. ويليامز Paul D. Williams's** من المستحيل فهم السياسة العالمية من دون الرجوع إلى المسائل الأمنية" وأن الأمن ينطوي على كسب درجة من الثقة بخصوص علاقاتنا التي تأتي من خلال مشاركة التزامات معينة مع الجهات الفاعلة الأخرى، والتي بدورها توفر درجة من الطمأنينة والقدرة على التنبؤ ,Williams) (2012. هنا **بول د. ويليامز** يركز كثيراً على الثقة بين الدول والجهات الفاعلة الدولية وغير الدولية، إذ يخلق نوعاً من الاستقرار السياسي أو الاقتصادي وبالنتيجة يؤثر على الاستقرار الأمني.

يري وولتر ليبمان Lippmann Walter " أن الأمة تبقي في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارانها في حرب كهذه(Smith, & Baylis, 2001) ، يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة. يفترض مفهوم ليبمان أن لدى الدولة قوة مسلحة قوية بما يكفي لضمان النصر للحفاظ على قيمها الأساسية في حالة تعرضها للتهديد في حالة الحرب من قبل دولة أخرى.

من جهة آخرى أن تعريف **باري بوزان Bary Buzan** لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولاً ولاسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرف الأمن، ب:" العمل على التحرر من التهديد " ويضيف كذلك أن الأمن القومي هو:" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و"وحدتها الوظيفية" من هذا التعريف يتبين لنا تأكيد بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها. وحسب باري بوزان هناك خمسة قطاعات رئسية التي تؤثر على أمن الجماعات البشرية: الأمن العسكري؛ والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن المجتمعي، الأمن البيئي(Buzan, 2008). وفي عمله اللاحق مع هانسن (Buzan and Hansen)، يميز بين ثلاثة مفاهيم معرفية مختلفة – ذاتية، وموضوعية، واستطرادية للأم(Buzan, 2009).

أما روبرت ماكنمارا Robert McNamara فقد حدد مفهوم الأمن القومي في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نمواً صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن، ويعرف مكنمارا الأمن بقوله: "إن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس قوة عسكرية، وإن كان يشمله، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، و إن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية"(Afolabi ، 2015). بمعنى اخر، مكنمارا يرى بأن القوة العسكرية لاتكون الضمانة الحقيقية للأمن إلا تبعاً للتوازن والاستقرار الداخليين ولايتحققان إلا عبر التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية السياسية المتطورة (آكريي، 2011). يتبين لنا من هذا التعريف أهمية البعد التنموي في الأمن، لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة ودوره في الاستقرار الداخلي والخارجي.

وحاول **ريتشارد أولمان Richard H. Ullman** أيضاً وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه: "نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير، خلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة؛ لذا حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص،جماعات،شركات) داخل الدولة، بالإضافة إلى ما سبق فإن أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل قضايا البيئة ونضوب الموارد(Ullman, 1983) . ويتضح مما سبق أن أولمان حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فحسب، بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات.

إن **جوزيف ناي Nye Joseph** يتناول مفهوم الأمن القومي باعتباره :"غياب التهديد إلى القيم الكبرى" بعبارة أخرى للأمة التي ستكون آمنة السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها، وسكانها،وثقافتها، ورخائها الاقتصادي الذي يجب أن يكون آمناً من الدمار و الأضرار الكبرى(Wyllie, 2008) .

التعريفات والتوضيحات التي ذكرناها أعلاه ، يبين أن الأمن لا يرتبط بالقضايا العسكرية وحماية الحدود الخارجية من التهديدات الخارجية أو المادية فحسب، بل الأمن مفهوم له أبعاد مختلفة أو انها متعدد الطبقات أو متعدد المستويات، سياسية، اقتصادية، بيئية، وحتى اجتماعية، العسكرية. كل هذه الأبعاد تؤثر على وبعضهم البعض، وكيفية التعامل مع هذه الأبعاد تؤثر على الأمن والاستقرار على مستوى الدولة أو المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي والتي يمكن أن تكون إقليمية أو قائمة على التحالف.

ومن جانبنا نرى، أن الأمن والاقتصاد مكملان لبعضهما البعض، لذالك يمكن ان نعتبر بأن الأمن هو هيمنة الدولة في شكلها المادي (العسكري والأمني) والمعنوي (السيطرة عن طريق تطبيق قوانينها) على مواطنيها ومواردها وحدودها الجغرافية، من أجل الوصول إلى نوع من الاستقرار السياسي على المستويين المحلي والدولي، يمنحها القوة للنمو والازدهار بشكل مستمر.

2.2.المطلب الثاني: مفهوم وتعريف أمن الطاقة

تعد مصادر الطاقة بأشكالها المختلفة المحرك الاساسي لتحريك الدولة سياسياً واقتصادياً على الصعيد الداخلي والدولي. لذا فإن البنية التحتية للطاقة (النفط والغاز) تعد مصدراً متكرراً للتوتر الدولي في السياسة العالمية المعاصرة. كما الصراعات الجيوسياسية والتفاعل بين المخاوف الأمنية والأهداف الاقتصادية والتنمية، تلقى إشارة متكررة إلى تعاون خبراء الطاقة مع صناع القرار في السياسة الخارجية. بالنسبة للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، تعد الطاقة صناعة رئيسة من حيث الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(Andrew, 2007) . وبالتالي، يتم الإشراف عليها عن كثب وتنظيمها بشكل صارم من قبل الحكومة، بغض النظر عما إذا كانت الشركة مملوكة للدولة أو القطاع الخاص. ولأن الأمن القومي بشكل عام ومكونه الاقتصادي بشكل خاص يعتمد على الوضع في صناعة الطاقة، لذا ينتج عن ذلك اهتمام خاص من صناع القرار داخل الدول بقضايا أمن الطاقة2010 (,Zhiznin).

يقول Lynne،Cheste : أمن الطاقة "يعني أشياء مختلفة ومواقف غير مبالية ولأشخاص مختلفين، وهنالك تفسيرات طبيعية لهذا الاختلاف: أولاً، تختلف أنظمة الطاقة من مكان إلى آخر مما يؤدي إلى مشاكل أمنية مختلفة. ثانياً، يمتد مصطلح "أمن الطاقة" أحيانًا إلى قضايا أخرى تتعلق بسياسة الطاقة تتراوح بين فقر الطاقة وتغيير المناخ"(Chester, 2010) . حسب وجهة نظره، أن وجود معاني مختلفة لأمن الطاقة لا يعني بالضرورة وجود مفاهيم مختلفة لأمن الطاقة. بل في بعض الحالات، قد يعني ذلك أن المفهوم نفسه يجد تعبيرات مختلفة في ظل ظروف مختلفة.

هذا ما يفسر إلى حد كبير الاختلافات في أولويات وسياسات أمن الطاقة بين الدول المختلفة. هذه الاختلافات تؤكد بدلاً من أن تلغي الحاجة إلى الوضوح المفاهيمي، والتي يمكن أن تدعم تحليل السياسات العقلانية والمقارنة الدولية والتعلم. لا يختلف أمن الطاقة في هذا الصدد كثيرًا عن "العدالة" أو "حقوق الأقليات" التي تحتقر معاني الإيثار المختلفة التي تخضع مع ذلك لمناقشات مفاهيمية قوية ومقارنات سياسية. قد تنتج التفسيرات المختلفة لأمن الطاقة أيضًا عن استخدام المصطلح من قِبل أولئك الذين يسعون إلى زيادة أولوية أجندة السياسة الأخرى، مع تحديدهم "بالأمن [الطاقة]". تبرز هذه المحاولة الحاجة إلى فصل النقاش الدائر حول مفهوم أمن الطاقة من المناقشات المعيارية والتجريبية حول التخفيف من تغيير المناخ، وتخفيف وطأة الفقر في الطاقة، وغير ذلك من جداول أعمال سياسة الطاقة، مهما كانت شرعية ,Baldwin (1997). لكي نفهم أهمية أمن الطاقة يجب نشير إلى أهم التعاريف المتعلقة بأمن الطاقة، ونشير إلى أهم مفاهيمه بالنسبة للمهتمين في هذا المجال.

يقول دانيال يارين كمشكلة سياسية، ظهر أمن الطاقة في أوائل القرن العشرين فيما يتعلق بتزويد الجيوش بالنفط(Yergin, 1991). تعود التأملات الأكاديمية حول أمن الطاقة إلى الستينيات، وقد بدأت مع أزمات النفط في سبعينيات القرن الماضي (Cherp,& Jewell, 2014). في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، انخفض الاهتمام الأكاديمي بأمن الطاقة بعد استقرار أسعار النفط وتراجع خطر الحظر السياسي. وقد عاود الظهور في الألفية الجديدة مدفوعًا بالطلب المتزايد في آسيا، وتعطل إمدادات الغاز في أوربا، والضغط من أجل إزالة الكربون عن أنظمة الطاقة Hancock, & (Vivoda, 2014).

لتعريف أمن الطاقة هناك تحيز في الأدبيات وبين المهتمين في هذا المجال؛ للتعامل مع أمن الطاقة بين المستوردين والمصدرين، ولأن معظم العمل العلمي المنجز يتعامل مع اعتبارات أمن الطاقة في الدول الغربية، والتي تتألف بشكل رئيسي من قبل البلدان المستوردة للطاقة. وهو يتعلق بهذا الفرق الذي بينتها الدراسات المعاصرة والكلاسيكية لأمن الطاقة؛ لأن في السبعينيات والثمانينيات، كان أمن الطاقة يعني الإمداد الثابت بالنفط الرخيص تحت تهديدات الحظر والتلاعب بالأسعار من قبل مصدري الطاقة (Deese & Nye, 1981). في المقابل، في الدراسات المعاصرة تتجاوز تحديات أمن الطاقة إمدادات النفط وتشمل مجموعة واسعة من القضايا(Yergin, 2006). بالإضافة إلى ذلك، يرتبط أمن الطاقة الآن ارتباطًا وثيقًا بمشاكل سياسة الطاقة الأخرى، مثل توفير الوصول المنصف إلى الطاقة الحديثة والتخفيف من تغير المناخ (Goldthau, 2011). وهكذا أصبح مفهوم أمن الطاقة ضمنياً في الدراسات الكلاسيكية موضوع إعادة فحص مكثفة. على مدار العقود، كان أمن الطاقة أحد الأهداف الرئيسة للسياسة العامة بين البلدان في جميع أنحاء العالم، وتم تقديم تعريفات مختلفة لأمن الطاقة. ولابد أن ننوه إلى فرز وجهات النظر المختلفة وراء ما يعتبره المصدرون والمستوردون أمنًا للطاقة كما يلي:

أولاً: من منظور المستوردين، يشير أمن الطاقة إلى هذا الموقف حيث لا تواجه الدول أي نقص في الطاقة وتلبية احتياجاتها من الطاقة دون أي تكلفة زائدة ودون مزيد من التدهور في حالة البيئة. وإنها الحالة التي تضمن فيها الدول إمدادات طاقة كافية من موردين موثوقين وبأسعار معقولة(Proedrou, 2016) .

ويقول كينغي Qingyi: إن أمن الطاقة هي "ضمان إمدادات مستقرة وموثوق بها من الطاقة بأسعار معقولة"(Qingyi, 2006)). يقول Gary Eng : إن أمن الطاقة هو تأمين إمدادات الطاقة الكافية بأسعار معقولة ومستقرة من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي والنمو(Eng, G. 2003) . ويعرفها Barry Barton ورفاقه، على أنها حالة يمكن للأمة وجميع مواطنيها وأعمالها الحصول عليها من موارد الطاقة الكافية وبأسعار معقولة في المستقبل المنظور خالية من خطر حدوث اضطراب كبير في الخدمات به.(Barton, Redgwell, Rønne, & Zillman, (Eds.), 2004) وحسب Yueh أمن الطاقة هو العرض الموثوق والمستقر والمستدام للطاقة وبأسعار

معقولة وبتكلفة اجتماعية مقبولة (جدول الأعمال العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي حول أمن الطاقة والذي استشهدبه (Yueh, 2010). ويتركز أمن الطاقة أيضاً على مفهوم الحفاظ على إمدادات مستقرة من الطاقة بسعر معقول من أجل تجنب اضطراب الاقتصاد الكلي المرتبط بالاضطرابات غير المتوقعة في العرض أو الزيادة في الأسعار(Labandeira, & Manzano, 2012).

يعني أمن الطاقة بالنسبة للمستوردين أمن الإمداد (أي استدامة الوصول إلى موارد الطاقة)، والسعي وراء مصادر متنوعة للإمداد والموردين وطرق الإمداد لتقليل المخاطر ونقاط الضعف الناجمة عن أي نوع من الاعتماد، وبأسعار تنافسية ودون أضرار البيئة. تجسد دبلوماسية الطاقة، في هذا السياق، الجهد الوطني لضمان توافر الطاقة بأسعار معقولة(Proedrou, 2015).

ثانياً: أما بالنسبة للمصدرين، فإن أمن الطاقة يعادل أمان الطلب بأسعار تنافسية لكي تضمن أرباحاً كبيرة للمصدر دون أي تكلفة باهظة على البيئة. تشمل المصالح الموازية للمصدرين نفور الركود في الدول المستوردة مما يقلل من الطلب على الطاقة، فضلاً عن كره التحول إلى المصادر البديلة وتنويع الموردين. وحسب تعبير دكتور Mares، D فإن أمن الطاقة "يجسد مطالبة الحكومة باتخاذ إجراء لحماية النشاط الاقتصادي الوطني من الصدمات الناجمة عن السوق الدولية" (Mares, 2010).

إذا حاولنا الجمع بين هذين المنظورين فإن التعريف الأكثر ملاءمة هو اعتبار أمن الطاقة بمثابة "توازن سليم بين العرض والطلب على الطاقة يخدم غرض تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. لكل من المستوردين والمصدرين. بالتوازن، يُقصد بـ "التوافق بين مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة ومجموعة معقدة من الاحتياجات" (Tonnensson, & Kolas,2006). يتيح لنا هذا التعريف أن ننظر إلى الطاقة على نطاق أوسع كنظام ينشط فيه كل من المصدرين والمستوردين ويلبي احتياجاتهم ، والأهم من ذلك، لا يتم النظر إلى مصالحهم في الصراع، كما هو الحال عادة، ولكن من منظور تعاوني.

ويتغير أيضاً تعريف أمن الطاقة حسب الظرف. على سبيل المثال، في الفترة التي تلت صدمات النفط في السبعينيات من القرن الماضي، كان تعريف أمن الطاقة مرتبطًا بتجنب مخاطر إمدادات النفط الناتجة عن الاضطرابات المحتملة لإمدادات النفط الخام من الشرق الأوسط. في هذا القرن، تمت إضافة العوامل الأخرى التي تؤثر على استقرار إمدادات الوقود وزيادة أسعار الطاقة إلى التعريف السابق لأمن الطاقة. تشمل هذه العوامل النزاعات السياسية والكوارث الطبيعية غير المتوقعة والاهتمام بالإرهاب والتحديات البيئية المرتبطة بالطاقة(APEC Report, 2007). ويعتقد الدكتور أندريه كونوبليانيك Andrei Konoplyani، نائب مدير أمانة ميثاق الطاقة أن" من الأفضل فهم أمن الطاقة على أنه الضمان المستمر والحفاظ على إمدادات كافية وموثوقة من الطاقة بتكلفة معقولة على المدى القصير والمتوسط والطويل. لا يمكن ضمان استمرار العرض الكافي والموثوق به إلا في سياق قرارات الاستثمار الصحيحة. هناك جوانب كثيرة لتأمين الطاقة ". يضيف الدكتور كونوبليانيك عناصر جديدة: منظور الوقت والاستثمارات في تأمين الإمداد (McPherson, Wood, et al., 2004). هذا يعني تؤثر مسألة الوقت والاستثمار على أمن الطاقة، ولاسيما أمن الإمدادات وضمان وصول الطاقة إلى المستوردين والعملاء، لأن مسألة الوقت مهمة جداً ويؤثر على العرض والطلب وبالنتيجة تؤثر على سعر الطاقة، ومن جانب آخر، تؤثر كيفية الاستثمار في قطاع الطاقة، سواء من قبل الشركات الوطنية أو الأجنبية، على أمن الإمدادات.

آرني والتر Arne Walter، الأمين العام للمنتدى الدولي للطاقة (الرياض) يقدم فكرة أكثر شمولاً. حسب اعتقاده، فإن أمن الطاقة "هو قضية عريضة القاعدة ولم يعد يركز بشكل خالص على النفط. كفاءة الطاقة، الأسهم القابضة، تحويل الوقود، تعد خيارات الاستبدال وتنويع الموارد والقدرة الاحتياطية، إلى جانب استجابات الطوارئ، مفاهيم أساسية في الأمن التقليدي للتفكير في العرض" ,,(McPherson, Wood, et al., 2004). وأكد أن هناك جهمين لعملة أمن الطاقة: أمن العرض وأمن الطلب. تريد البلدان المستوردة للطاقة توفير الأمن من الدول المصدرة للطاقة. تريد البلدان المصدرة للطاقة بدورها توفير الأمن للطلب على الطاقة في البلدان المستوردة للطاقة. بالإضافة إلى ذلك، قد يحتاجون إلى استثمارات من الخارج، لتطوير البنية التحتية اللازمة لإنتاج وتصدير موارد الطاقة الخاصة بهم.

.3. المبحث الثاني: أمن الطاقة: المعايير والابعاد، المستويات والمخاطر

3.1.المطلب الأول: معايير و أبعاد وعناصر أمن الطاقة

إزدادت أهمية الطاقة في جدول أعمال السياسة الدولية خلال العقود الأخيرة، وذلك بسبب تزايد اعتماد الاقتصادات الصناعية على استهلاك الطاقة وزيادة تواتر انقطاع الإمداد. نشرت أكثر من عشرة مقالات حول مفهوم أمن الطاقة على مدار السنوات الماضية. ذكرت العديد من هذه المنشورات أن أمن الطاقة لها أربعة معايير رئيسية ومنها(APEC Report, 2007):

- **التوفر Availability (يتضمن عناصر جيولوجية أو تقنية):** إن الاعتماد المتزايد على النفط، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط الحالي، وتراجع الاكتشافات النفطية، وانخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية الفائضة للنفط في جميع أنحاء العالم بين حين وآخر، أثارت مخاوف بشأن كفاية إمدادات النفط في المستقبل. ما مقدار النفط الموجود لدينا في العالم؟ هل هذا يكفي، لتلبية الطلب العالمي المتزايد باستمرار، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فماذا سيكون البديل؟ لقد أصبحت هذه الأسئلة ذات أهمية متزايدة؛ لأن النفط والغاز هو المصدر المهيمن للطاقة العالمية اليوم وسيظل كذلك في المستقبل المنظور.
- **سهولة الوصول Accessibility (تشمل عناصر اجتماعية وسياسية):** إلى جانب توافر موارد الطاقة ، تعد القدرة على الوصول إلى هذه الموارد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تأمين إمدادات الطاقة؛ لتلبية نمو الطلب في المستقبل. يرد في هذا القسم وصف للحواجز التي تحول دون الوصول إلى إمدادات الطاقة ، مثل العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والتكنولوجيا.
- **القدرة على تحمل التكاليف Affordability (تشمل العوامل المالية والاقتصادية):** تظهر الاتجاهات التاريخية درجة عالية من تقلب أسعار النفط. لقد تتذبذب أسعار الطاقة وخاصةً النفط الخام بأستمرار. تساهم عدة عوامل في هذه التقلبات، على سبيل المثال، تعد القضايا الجيوسياسية، والتي قد تؤدي إلى تعطل محتمل في الإمداد، أحد الشواغل الرئيسية لتأمين الإمداد. وتؤدي الأختلالات أيضاً بين الطلب والعرض إلى تباطؤ، ولا يمكن أن تجنبه يؤثر على أسعار النفط ويعيق التنبؤ الدقيق بالطلب والعرض على المدى الطويل. علاوة على ذلك،

هناك حلقة مفرغة من عدم الأمان تنجم عن أسعار النفط غير المستقرة التي تعيق الاستثمار في المنبع(Upstream)، والذي بدوره يتسبب في عدم اليقين بشأن العرض في المستقبل.

- **القبول Acceptability (يجسد العوامل البيئية أو الاجتماعية):** من الناحية البيئية، من المتوقع أن يؤدي اتجاه الطلب على الطاقة هذا إلى زيادة التأثيرات البيئية المرتبطة بالطاقة. في مواجهة هذه المشكلة الوشيكة ، يحاول واضعو السياسات في جميع أنحاء العالم كبح التلوث الناجم عن صناعة الطاقة عن طريق فرض أنظمة بيئية أكثر صرامة. سوف تخلق اللوائح البيئية الصارمة المقترنة بالوعي البيئي المعزز للقضايا المتعلقة بقطاع الطاقة قيودًا على استخدام الوقود الأحفوري وتؤثر في مزيج موارد الطاقة المستقبلية. ومن جهة أخرى، قد يتسبب عدم استقرار إمدادات الطاقة في اضطراب اجتماعي خطير. اليوم، يعد النفط أمرًا حيويًا بالنسبة لأداء الاقتصاد، ومن المرجح أن يؤدي أي انقطاع في الإمداد إلى مطالب اجتماعية وصراع اجتماعي محتمل Costantini, Gracceva, et al., (2007).

حسب رأي منتدى سلامة الطاقة (ESF) في عام 2003 من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا (UNECE)، مع الاعتراف بأن أمن الطاقة ليس من السهل تعريفه؛ لأنه مفهوم متعدد الأوجه، لكنه حدد أربعة أبعاد مختلفة ذات أهمية خاصة بأمن الطاقة والذي من خلالها يمكن تحليل وفهم المعادلات الأمنية المرتبطة بطاقة النفط والغاز ومن أهمها ما يأتي(Mammadov, 2009) :

- 1-**اختلال أو إضطراب الإمدادات أو العرض Disruption of supplies or supply**، بسبب انهيار البنية التحتية، والكوارث الطبيعية، والاضطرابات الاجتماعية، والعمل السياسي أو الإرهاب.
- 2-**توافر الإمدادات Availability of supply** أو عرض الطاقة في الأجل الطويل لتلبية الطلب المتزايد في المستقبل.
- 3-**الآثار الضارة للنشاطات الاقتصادية والإنسانية The adverse effects of economic and human activities**، تسبب العجز في الطاقة وتذبذب الأسعار أو صدمات الأسعار.
- 4-**الأضرار الجانبية collateral damage**، من أعمال الإرهاب وبالتالي الخسائر البشرية والعواقب الصحية والأضرار بالممتلكات.

وهناك ثلاثة عناصر أساسية لأمن الطاقة تحتاج إلى أخذها في الاعتبار لتطوير سياسة أمن الطاقة المستقبلية وكذلك لضمان الاستدامة على المدى الطويل (Intharak, Julay, et al., 2007):

- **أمن الطاقة المادي**: وتوافر مصادر الإمداد وإمكانية الوصول إليها.
- **أمن الطاقة الاقتصادي**: القدرة على شراء الموارد وتطوير البنية التحتية للطاقة.
- **الاستدامة البيئية**: التنمية المستدامة واستخدام موارد الطاقة التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

هنا يجب أن نذكر أن كيفية تطوير سياسة الطاقة بشكل إستراتيجي من قبل الدولة للانتباه إلى المفاهيم المتعلقة بأمن الطاقة مثل، "**أمن الإمدادات Security of supply**، **أمن الطلب Security of demand**، **وأمن الممرات العابرة Transit Security** "(Zhiznin, 2010) ، تؤثر بشكل كبير على مسار الابعاد التي ذكرناها من ناحية التصعد وتهدئة الصراعات على الطاقة.

على سبيل المثال، إذا كانت الدولة تستورد نسبة كبيرة من نفطها من بلد غير مستقر سياسياً مثل فنزويلا أو يعتمد على الإمداد من مورد متراجع مثل بحر الشمال، فسوف يلاحظ أن الدولة تواجه إمكانية الوصول وتوافر انعدام الأمن. إن المصادر المتنوعة للواردات البترولية من المناطق المستقرة ولكن بأسعار لا يمكن تحملها ستساهم في انعدام الأمن، وإذا أصبح الاعتماد على الطاقة النووية، على أساس المقبولية، مشكلة، فإن الدولة تعتمد على واردات الغاز الطبيعي المسال (LNG) لتوليد الكهرباء (مثل، اليابان) أو غاز خط أنابيب (ألمانيا مثلاً) ستواجه انعدام الأمن في الإمداد باستخدام هذه المعايير، هيئات مثل الخدمة الجيولوجية الأمريكية تحسب احتياطياتها إلى نسب الإنتاج كمؤشر لأمن الطاقة(Haar, & Haar, 2019) . اقترح باحثون آخرون مقاييس لكل من تنوع المصادر والاعتماد على الاستيراد، بدمج المعيارين الثاني والثالث (التوافر والقدرة على تحمل التكاليف- Availability and Affordability)، استخدم بعض الباحثين مسح البنك الدولي للحوكمة ودرجات التصنيف الائتمانية للبلاد للإشارة إلى أمان المورد، رغم أن فائدته غير مؤكدة. في عام 2015، تم تخفيض التصنيف الائتماني لروسيا إلى حالة الديون غير المرغوب فيها من قبل ستاندرد آند بورز، لكن على مدار أكثر من 40 عامًا، استمرت البلاد في أن تكون مصدرًا موثوقًا لإمدادات الغاز الطبيعي إلى أوربا الغربية (Haar, & Haar, 2019). وفي الوقت نفسه، نيجيريا بلد يعاني من مشاكل الحكم حيث انخفض الإنتاج الحالي بنسبة 25 ٪ من القيمة السابقة، لكن ظل مصدرا موثوقا به لنفط الخام البني الخفيف، وهو مؤشر عالمي؛ إدراكا لقيود المقاييس الفردية، طورت وكالة الطاقة الدولية مؤشرا لإمدادات الأمان يجمع معايير من وجهات النظر الثلاث. ويشمل مؤشرهم مصادر الإمداد (خطوط الأنابيب مقابل ناقلات النفط الخام بالجملة) ومقاييس تركيز السوق في مصادر الإمداد (Haar, & Haar, 2019) . هنا نلاحظ كيفة تأثير هذه المعاير والأبعاد على بعضها البعض، وتختلف المشكلات الأمنية المتعلقة بأمن الطاقة من منطقة أو الدولة إلى منطقة أو دولة أخرى، وهذا يؤدي إلى تغيير إستراتيجية أو فهم أمن الطاقة.

3.2.المطلب الثاني: مستويات ومخاطر أمن الطاقة

تختلف أبعاد أمن الطاقة حسب الدول المستوردة والمصدرة للبترول. فيتكون أمن الطاقة في الدول المستوردة للنفط من ثلاثة مستويات(Yu, & Dai, 2012):

المستوى الأولى: بالمعنى الضيق، يعني أمن الطاقة ضمان لتوفير الطاقة الكافية، للحفاظ على الإنتاج الوطني خلال الحرب.

المستوى الثاني: بالمعنى الواسع، فإن أمن الطاقة هو ضمان توفير الطاقة الكافية لضمان أن الاقتصاد الوطني يعمل بمستوياته الطبيعية.

المستوى الثالث: أمن الطاقة يعني أيضا أن إمدادات الطاقة كافية للحفاظ على اقتصاد البلاد واقفا على قدميه في شكل مقبول سياسيا.

أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، يعني أمن الطاقة(Yu & Dai, 2012):

أولاً: الحفاظ على السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، من دون غزو عسكري أجنبي، لفرض سيطرتها وتدخلها الخارجي لإزعاج تنمية الموارد.

ثانياً: يعني تأمين الاحتياجات، أي الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

ثالثًا: يعني ضمان الأمن المالي لعائدات تصدير الطاقة. بالنظر إلى أن الطاقة غير قابلة للتجديد، من المهم منع إهدار عائدات تصدير الطاقة من قبل الحكومة أو ابتلاعها بسبب التضخم.

وهكذا اقترح ماسون ويلريتش أن أمن الطاقة يشير إلى العلاقة التفاعلية بين البلدان المستوردة والمصدرة. ترغب البلدان المستوردة في ضمان توفير الطاقة الكافية لضمان النمو الاقتصادي للبلاد، في حين أن البلدان المصدرة تسعى إلى الأسواق وأمن الاستثمار. هذا هو أساس المساومة بين الاثنين (Yu, & Dai, 2012).

وبالنسبة للمخاطر التي تواجه قطاع الطاقة صنفت الورقة الخضراء[2] للمفوضية الأوربية على النحو الآتي (Yu, & Dai, 2012):

- **المخاطر الجسدية:** التمييز بين الانقطاع الدائم (بسبب التوقف في إنتاج الطاقة أو استنفاد موارد الطاقة) والاضطرابات المؤقتة (بسبب الأزمة الجيوسياسية أو الكوارث الطبيعية).
- **المخاطر الاقتصادية:** ناجمة عن تقلب أسعار الطاقة بعد اختلال التوازن بين الطلب والعرض.
- **المخاطر السياسية:** الناجمة عن الدول المصدرة للطاقة التي تنوي استخدام شحنات الطاقة كسلاح سياسي.
- **المخاطر التنظيمية:** بسبب سوء التنظيم في الأسواق المحلية والتقلب التنظيمي في البلدان المصدرة (سواء من حيث أمن استثمارات الطاقة وأمن عقود التوريد).
- **المخاطر الاجتماعية:** بسبب الصراعات الاجتماعية المرتبطة بالزيادات المستمرة في أسعار الطاقة.
- **المخاطر البيئية:** تتعلق بقطاع الطاقة (تسرب النفط ، والحوادث النووية، وما إلى ذلك) وقد تتسبب في أضرار بيئية خطيرة.

على الرغم من أن المخاطر التي تواجه قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) كثيرة ومتنوعة، لكننا نركز على المخاطر السياسية التي تتداخل غالبًا مع المخاطر الأخرى التي تشكل معادلة عدم استقرار على أمن الطاقة، وبالأخص المخاطر الاقتصادية.

4.المبحث الثالث: إستراتيجية أمن الطاقة في تغير المعادلات الأمنية

حسب ما أشرنا إليه أن أمن الطاقة حسب الدول المصدرة والموردة هو بمثابة "توازن سليم بين العرض والطلب على الطاقة يخدم غرض تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لكل من المستوردين والمصدرين، بالتوازن، هنا يُقصد بـ "التوافق بين مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة ومجموعة معقدة من الاحتياجات" (Tonnensson, & Kolas, 2006). يتيح لنا هذا التعريف أن ننظر إلى الطاقة على نطاق أوسع كنظام ينشط فيه كل من المصدرين والمستوردين ويلبي احتياجاتهم، والأهم من ذلك، لا يتم النظر إلى مصالحهم في الصراع، كما هو الحال عادة، ولكن من منظور تعاوني. ويتغير مفهوم وعمل الدولة لأمن الطاقة حسب الظرف.

إن أمن الطاقة شيء يجب أن يهتم به القادة الوطنيون والدوليون، ليس فقط في لحظات الطوارئ، بل في سياق منظور طويل الأجل مع تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومتطلبات الاستثمار في البنية التحتية. يمثل أمن الطاقة قضية عريضة القاعدة ولم يعد يركز على النفط فقط. تعد كفاءة الطاقة وحفظ المخزون وتحويل الوقود وخيارات الاستبدال وتنويع الموارد والقدرة الاحتياطية، إلى جانب استجابات الطوارئ، مفاهيم أساسية في الأمن التقليدي للتفكير في العرض. غالبًا ما كانت سياسة أمن الطاقة تتطلع إلى الداخل وتتوخى الحذر من الاعتماد على المصادر الخارجية: خاصة في مجالات عدم اليقين السياسي (Barton, Redgwell, et al., 2004) political uncertainty. هناك وجهان لعملة أمن الطاقة: أمن العرض وأمن الطلب، تريد البلدان المستوردة للطاقة توفير الأمن من الدول المصدرة للطاقة، البلدان المصدرة للطاقة تريد بدورها ضمان أمن الطلب على الطاقة في البلدان المستوردة للطاقة. بالإضافة إلى ذلك، قد يحتاجون إلى استثمارات من الخارج؛ لتطوير البنية التحتية اللازمة لإنتاج وتصدير موارد الطاقة الخاصة بهم (Barton, Redgwell, et al., 2004).

قد يجادل البعض بأن وجود التبعية بين المستهلكين والمنتجين، الاعتماد على الآخرين في مجال مهم وإستراتيجي للغاية مثل الطاقة، يشكل خطرًا سياسيًا واقتصاديًا يجب تخفيضه إلى الحد الأدنى إذا كان لا يمكن تجنبه تمامًا[3]. قد يجادل آخرون برؤية أكثر إيجابية: مثل هذه التبعية يمكن أن يكون بمثابة محرك لتحسين العلاقات بين البلدان وتحقيق الاستقرار في المناخ الجيوبولتيكي بشكل عام (Barton, Redgwell, et al., 2004).

معناها أن التوازن والاستقرار داخل أسواق الطاقة الدولية يحتاج إلى تنسيق وتفاهم بين البلدان المصدرة والموردة للبترول والشركات المتعلقة بالاستثمار في هذا المجال خاصةً الشركات الأجنبية من جهة. ومن جهة أخرى، أن توزيع المصالح في مجال الطاقة داخلياً وخارجياً يؤدي إلى زيادة الاستقرار واليقين السياسي الذى يتأثر مباشرةً على أمن الطاقة. ولا ينبغي اعتبار أمن الطاقة مسألة تتعلق بالترتيبات التقنية والبنية التحتية وحدها. يتعلق الأمر أيضًا بالاقتصاد، والسياسة، والبيئة من منظور قصير وطويل الأجل. لها آثار سياسية داخلية وخارجية. وأي نوع من أنواع الطاقة لها اعتباراتها الخاصة داخل أمن الطاقة وخاصةً النفط والغاز.

قبل الحديث عن دور النفط والغاز في معادلة أمن الطاقة، يجب الإشارة إلى أهم "نقاط الاختناق" التي تتحكم في عبور الطاقة العالمي، الذي تم تحديده من قبل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية،هذه نقاط مقيدة جغرافياً ، من المحتمل أن يكون عرضة لتعطيل ، وهي الطرق التي يتم من خلالها نقل كميات كبيرة من النفط والغاز أو كليهما، هناك أربعة من نقاط الاختناق هذه تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع منها (مليز، 2016):

1-مضيق هرمز عند مخرج الخليج.

2- باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر

3-قناة السويس وخط أنابيب SUMEDالذي يصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط

٤- قناة البوسفور الذي يصل البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط

وهناك طرق أخرى، لا تُعدّ نقاط اختناق، تُعتبر خطوطاً مهمة لعبورالطاقة وهي طريق القوقاز من أذربيجان عبر جورجيا إلى تركيا والبحر الأبيض المتوسط،والطريق من شمال العراق بما في ذلك المنطقة اقليم كردستان عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط،وربما الطرق عبر إيران من آسيا الوسطى، ومن إيران إلى باكستان والهند(مليز، 2016).

4.1.المطلب الأول: دور النفط في معادلة أمن الطاقة

يعد تأمين النفط والإمدادات بأسعار معقولة ومستقرة أحد أهم أولويات أي حكومة، لأن اكتشاف البترول واختراع محرك الاحتراق الداخلي أدى إلى تحول جذري في الوجود الإنساني في القرن العشرين، مما يوفر إمكانية التنقل الفردي عبر المساحات الجغرافية الواسعة(Betts, Eagleton-Pierce, et al., 2006) . نحن لا نزال نعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط ومن المحتمل أن نظل كذلك لعدة عقود قادمة. يوفر النفط حوالي 40 في المائة من احتياجات الطاقة العالمية ، ومن المتوقع أن يوفر حوالي هذا المبلغ في عام 2030. ولا يزال النفط هو الوقود المثالي تقريبًا للنقل، لأنه يتميز بكثافة عالية للطاقة، ويتم حمله بسهولة وأمان نسبيًا على المركبات، وتستفيد من بنية تحتية ضخمة قائمة للإنتاج والتوزيع(Betts, Eagleton-Pierce, et al., 2006) .

يقترح بعض المحللين والباحثين في مجال الطاقة أنه خلال عقد من الزمن سوف نصل إلى "ذروة النفط"، عندما يتم إخراج أكثر من 50 في المائة من مخزونات النفط في العالم من الأرض، ومع ذلك، يجادل الاقتصاديون بأن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى اكتشاف صعوبة الوصول إلى مصادر النفط وجعل استخراج البدائل مربحًا كما حدث مع رمال القطران في كندا[4]، وتكمن الصعوبة الكبرى، على المدى القصير، في افتقار المنتجين إلى الطاقة الاحتياطية، لاستخراج وتكرير النفط الخام (Betts, Eagleton-Pierce, et al., 2006). لكن هناك عدة اتجاهات في التجارة العالمية بالنفط لها آثار أمنية مزعجة منها(Qadiry, & Prontera, 2013):

أولاً: يتوقع جميع الخبراء زيادة كبيرة في الطلب العالمي على النفط، مع نمو الطلب السريع بشكل خاص من الاقتصادات الناشئة للدول الكبرى. سوف تستمر التطورات التكنولوجية في تحسين إنتاجية النفط وكفاءة النفط وربما إنتاجه بتكاليف منخفضة. تبعاً لذلك، يجب على كل من البلدان المنتجة والمستهلكة التنبؤ، على الأقل خلال العقدين المقبلين، بزيادة الطلب والآثار الجيوسياسية المصاحبة له. مع انتشار الطلب على النفط في جميع أنحاء العالم، سيتم استبدال إنتاج النفط بالإنتاج في البيئات القاسية، والمناطق غير الآمنة، وستصبح صهاريج نظام التوزيع وخطوط الأنابيب ومنشآت تخزين النفط أكبر وأكثر امتدادًا.

ثانياً: إن البنية التحتية للتوزيع هذه معرضة بدرجة كبيرة للهجوم من قبل الإرهابيين، لأن البنية التحتية للطاقة أصبحت هدفًا جذابًا للجماعات الإرهابية والمقاتلين في الحرب الأهلية، مما يوفر لهم أداة حرب غير متماثلة. تبدو مثل هذه الفكرة لا أساس لها من الصحة ولا مبرر لها، وفي الواقع إذا كان هناك صلة مباشرة بين عائدات النفط والإرهاب، يتوقع المرء أن يكون هناك القليل من الهجمات عندما تكون أسعار النفط منخفضة والكثير غيرها عندما تكون الأسعار مرتفعة، ولكن في الممارسة العملية، نحن اليوم لا نشهد هجمات إرهابية. وبتأكيد أنه لا يمكن أن يكون الأمر كذلك؛ لأننا لا نشهد مثل هذه الهجمات التحفيزية. في حالة توقع حدوث مثل هذا الارتباط في المستقبل، سيكون من المؤكد أن يعود المستهلكون والمنتجون بمعالجة هذه المشكلة معًا، لأن لديهم مصلحة مشتركة في اتخاذ تدابير للحد من ضعف هذه البنية التحتية واعتمادها خطط للتعامل مع انقطاع الطاقة.

إستنادًا إلى تأثير أمن الطاقة والصراع بين دول المنطقة حول مسألة الطاقة، وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنموذجًا لأمن طاقة النفط استنادًا إلى محدداته والمخاطر التي قد تواجهها. بحيث يمكن التعبير في الشكل رقم (1) (Kocaslan, 2014) .

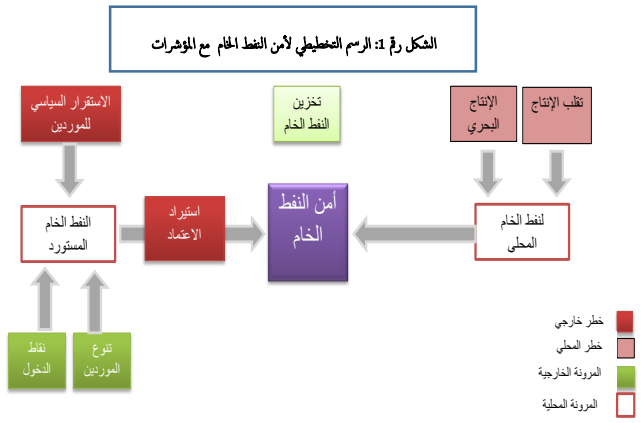

الشكل رقم 1: الرسم التخطيطي لأمن النفط الخام مع المؤشرات

وإذا ركزنا على شكل رقم (1)، لابد من الإشارة إلى جميع الحوادث والحالات التي تؤثر على أمن الطاقة، لأن ليس كل القضايا الأمنية متعلقة بالهجمات الإرهابية فقط، ولا يقع تحت قدرة البلدان المستهلكة والمنتجة للنفط. بل يرجع بعض هذه المخاطر الأمنية وعدم الاستقرار السياسي إلى القوى الاستعمارية التقليدية التي لم تراع في وضع حدود الاعتبارات الاثنية، وإنما مانشهده اليوم من صراعات إثنية وحركات انفصالية في بعض الدول الغنية بمصادر الطاقة من هذه المناطق، وأفضل مثال على الصراعات التي حدثت أو تحدث حالياً في مناطق غنية بالطاقة متعلقة بالصراعات الاثنية وحركات انفصالية أو تحررية، هي الصراعات التي تحدث في أنجولا (في منطقة كابيندا Capinda)، آذربيجان (جراند كاراباغ)، نيجيريا (منطقة دلتا النيجر وبيانيا)، والعراق (منطقة كركوك الغنية بالنفط)، وروسيا (شيشان)، سودان (مناطق قبائل في السودان)(Yergin, 2006) .

وهناك أمثلة كثيرة حول تعطيل إمدادات النفط في الشرق الأوسط التي أثرت مباشرةً على أمن الطاقة في هذه المنطقة، مثل انقطاع الإمدادات النفطية الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، مما أدى إلى خسارة نحو 3.7 مليون برميل يوميًا من صادرات النفط العراقية والكويتية، وحوالي 5.8 بالمائة من الإنتاج العالمي للنفط. من الفترة التي سبقت الغزو إلى ذروة 27 سبتمبر 1990، ارتفعت أسعار نفط برنت بنسبة 108 في المئة، وتراجعت مع زيادة المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الإنتاج؛ لتعويض النقص وبعد أن سمحت الوكالة الدولية للطاقة بعروض الأسهم في حالات الطوارئ للبيع (Mills, 2016).

وتؤثر الثورات أيضا على أمن الطاقة ، وخاصة على الأسعار، على سبيل المثال الثورة التي حدثت في ليبيا في عام ٢٠١١ . كانت الأسعار أصلاً تشهد ارتفاعاً رداً على الثورات في تونس ومصر رغم أنه لم يكن لها تأثير مباشر على إمدادات النفط. بعد بدء الاحتجاجات الكبيرة ضدّ نظام القذافي في ١٥ فبراير ٢٠١١ ، لم يتم إنتاج ٦،١ مليون برميل يومياً (من أصل الإنتاج الذي بلغ قبل الحرب نحو ٨،١ مليون برميل يوميا) بحلول أبريل – مايو ٢٠١١ ، أي خسارة بنحو ١،٨ بالمئة من الإنتاج العالمي. ارتفعت الأسعار نحو ٢٤ بالمئة منذ بداية الاحتجاجات وحتى ذروتها في ٢مايو. على

الرغم من أن المملكة العربية السعودية زادت إنتاجها للتعويض، إلا أن ذلك لم يعط نتائج إلا بعد يونيو، وفي ٢٣ يونيو سمحت وكالة الطاقة الدولية أيضاً باستخدام مخزون الطوارئ(Mills, 2016).

أما بالنسبة لأمن الممرات العابرةTransit Security، على سبيل المثال قد يكون إغلاق قناة السويس أو مضيق باب المندب أقل تعقيداً من إغلاق مضيق هرمز.عموماً، يتم نقل النفط الخام والبنزين والوقود النفطي (الديزل) من الجنوب إلى الشمال، في حين يتم نقل الوقود والنافثا من الشمال إلى الجنوب. صحيح أنّ مجموع شحنات النفط التي تعبر القناة والتي تبلغ ٣،٧ مليون برميل يومياً يُعتبر كبيراً، إلا أن كمية النفط الصافية المنقولة تبقى صغيرة نوعاً ما بنسبة حوالي مليون برميل يومياً من النفط الخام في السنوات الأخيرة، وتبلغ فقط ٥٠٠ ألف برميل يومياً من إجمالي النفط (من الجنوب إلى الشمال) ما إن يتم إلغاء منتجات النفط. تتراجع هذه الكمية مع انخفاض صادرات أمريكا الشمالية من النفط واستهلاك النفط في أوربا. تُنقل أغلبية كمية النفط الخام من الجنوب إلى الشمال عبر أنابيب البحر المتوسط – السويس (١،٥ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٤). يمكن لتعطيلات متزامنة في خط البحر المتوسط – السويس وفي قناة السويس أن تشمل إغلاق باب المندب أو اضطرابات خطيرة في مصر(Mills, 2016). في حال إغلاق قناة السويس، يمكن تغيير مسار ناقلات النفط للتمر حول رأس الرجاء الصالح، ليُضاف بذلك 15 يوماً إلى مدة العبور من الشرق الأوسط إلى أوربا (العبور من رأس تنورة في المملكة العربية السعودية عبر قناة السويس إلى روتردام يتطلب 19 يوماً) ومن 8 إلى 10 أيام إلى مدة العبور إلى الولايات المتحدة، تتوقف خطورة هذا الوقت الإضافي للشحن على حالة سوق ناقلة النفط في حينها، من شأن إعادة إعداد أنماط التكرير وتجارة منتجات النفط أن تخفف من التأثير أيضاً (Mills, 2016).

ويمكن ربط زيادات مشابهة باندلاع فعلي للصراع. في العام ١٩٨٧، خلال حرب ناقلات النفط، بلغت قيمة الأقساط المتوجبة على السفن التي تصل إلى الكويت ٠،٣٧٥ بالمئة من قيمة الحمولة، في حين أنه خلال حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩٠، رفعت شركة لويدز أوف لندن قسط التأمين ضد خطر الحرب بنسبة 1 بالمئة من القيمة المؤمن عليها للسفينة وذلك في ما يتعلق بكافة السفن التي تصل إلى مرافئ السعودية (Piracy, 2014) . في مايو ٢٠٠٨، أعلن اتحاد سوق لويدز خليج عدن منطقة معرضة لخطر الحرب بسبب أعمال القرصنة الصومالية. وثمة تكاليف إضافية تنتج عن قسط الخطر للبحارة والتدابير الأمنية وتغيير المسار أو الإبحار السريع في المناطق الخطيرة(Mills, 2016). وفي وقتنا الحاضر، دولة مثل إيران يستخدم أهمية إستراتيجية لممر مهم مثل مضيق هرمز؛ لتوجيه رسالة التهديد إلى دول الغرب، ورداً على الصراعات الاقتصادية والتهديدات الأمنية التي توجهها من قبل أمريكا، وهذا يعني استغلال الأهمية لمضيق هرمز جيوبولتيكياً.

4.2.المطلب الثاني: دور الغاز الطبيعي في معادلة أمن الطاقة

أصبح الغاز الطبيعي موردا ذا قيمة متزايدة. من المتوقع أن يزداد الاستهلاك بشكل كبير في المستقبل نظرًا لانخفاض تأثيره على البيئة وسهولة استخدامه وزيادة عدد محطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعي(Mills, 2016). تم اكتشاف العديد من احتياطيات الغاز الطبيعي في العديد من البلدان، وخاصة في جمهوريات آسيا الوسطى. مقارنة بالنفط أو الفحم، إنه وقود جذاب بسبب خصائصه النظيفة المحترقة، وبسبب الميزة السعرية مقارنة بالنفط فقط. تبعا لذلك، يتوقع المحللون نموا مستقبلا كبيرا في استهلاك الغاز الطبيعي في جميع أنحاء العالم ونمو في تجارة الغاز الطبيعي.

وفقًا لهذا الأنموذج الذي طورته وكالة الطاقة الدولية بحيث يمكن التعبير في الشكل (2) ، يتكون نظام ومعادلة أمن الغاز الطبيعي للدولة من عنصرين رئسيين كما يأتي (Kocaslan, 2014):

1. **الغاز الطبيعي المستورد:** تعتبر قضية الاستقرار السياسي في البلدان المصدرة واحدة من أهم التأثيرات لاستمرار عمليات التدفق. لديهم آثار سلبية على عمليات التوريد. هذا يشكل تهديدا لأمن الغاز الطبيعي في البلد المستورد.
2. **الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي:** والذي يتهدد في حالة حدوث أي خلل في عمليات التنقيب والإنتاج البحري.

وأن المحور الرئيس لموضوع دراسة المعادلات الأمنية هو تعطل الإمدادات طويلة الأجل بسبب عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والنقل، والافتقار إلى الإمداد المتنوع والمخاطر المرتبطة بالاعتماد على الواردات، وهي ذات طبيعة جيوبوليتيكية، بدأت الدول المستوردة للغاز في دراسة الاستجابات المحتملة للاضطرابات لضمان أمن إمدادات الغاز(Kocaslan, 2014).

الشكل رقم (2): أنموذج الوكالة الدولية للطاقة لأمن النفط للدول

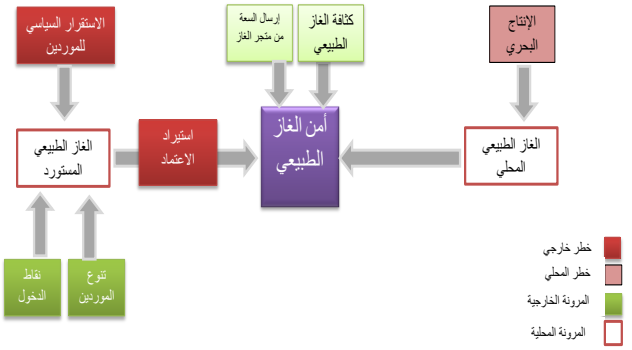

ومن الجدير بالذكر أن الجوانب الأمنية للغاز الطبيعي متشابهة، لكنها ليست مماثلة لجوانب النفط. مقارنة بواردات النفط، تلعب واردات الغاز الطبيعي دورًا أصغر في معظم البلدان المستوردة، وذلك أساسًا؛ لأن نقل النفط الخام السائل والمنتجات البترولية أقل تكلفة من الغاز الطبيعي، يتم نقل الغاز الطبيعي عن طريق خطوط الأنابيب لمسافات طويلة بسبب تكاليف ضغط النقل؛ إن الحاجة إلى تمويل تكلفة خطوط الأنابيب هذه تشجع العقود طويلة الأجل التي تقلل تقلب الأسعار (Kocaslan, 2014).

وأن تعطل الممرات يؤثر على أمن إمدادات الغاز بسبب الصراعات المستمرة القائمة في منطقة الخليج بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول الخليج من جهة أخرى(المملكة العربية السعودية في المركز الأول). فمثلاً إغلاق مضيق هرمز قد يعوق صادرات الغاز الطبيعي المسال. وفقًا لأرقام 2014 ، كان من الممكن تعطل 103.4 مليار متر مكعب من قطر و 8 مليارات متر مكعب من الإمارات، ناقص

5.4 مليار متر مكعب إلى الكويت ودبي (داخل الخليج). توقفت صادرات الغاز الطبيعي المسال من اليمن (8.9 مليار متر مكعب في عام 2014) بسبب الحرب الأهلية في البلاد (روبن ، ٢٠١٦). وتتعرض خطوط الأنابيب التركية للهجوم أيضاً بسبب الجماعات المسلحة، كما هو الحال مع خط أنابيب من إيران عبر بلوشستان. كما أثبتت خطوط أنابيب الغاز الداخلية والإقليمية في اليمن وصحراء سيناء أنها هشة (روبن ، ٢٠١٦). من ناحية أخرى، قام الحوثيون المواليون لإيران بالهجوم على منشآت أرامكو السعودية كجزء من حربهم ضد التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، في أوقات مختلفة ، وخاصة في يوليو 2019 (Hubbard, Karasz, and Reed, 2019).

في أعقاب العرض السابق للمشاكل والنزاعات المتعلقة بالغاز الطبيعي، نرى، استنادًا إلى أنموذج الوكالة الدولية للطاقة لأمن الغاز الطبيعي، أن المعادلات الأمنية لإمداد الغاز الطبيعي تعتمد على درجة الخطر في المستوى المحلي والخارجي من جهة والمرونة على الصعيدين المحلي والدولي من جهة أخرى. في ضوء هذه المعادلة القائمة على المصالح الدولية، يمكننا تحليل هجمات الحوثيين على شركة أرامكو السعودية بالطريقة الآتية: يزيد الخطر الدولي والإقليمي في منطقة الخليج العربي، وخاصة بين إيران والسعودية، وتحديداً على منشأة الطاقة في كلا البلدين، وبالعكس.

الخاتمة

إن أمن وأمن الطاقة لها مفاهيم معقدة، وفي الوقت نفسه لديهم علاقة متبادلة مع بعضهم البعض، وخاصة على المستوى الدولي. لذلك، أصبح أمن الطاقة أحد مظاهر مفاهيم الأمن التي بدأت في التبلور وتأخذ مكانتها من المتغيرات التي تلت وضع الإستراتيجيات الأمنية للدول المصدرة والموردة للطاقة. وأصبحت المصلحة الطاقوية مثل العديد من المحددات التي تشكل محتوى الأمن الوطني والإقليمي والدولي. حيث تحتل الطاقة مكانة بارزة في العلاقات الدولية ، كونها المحرك الرئيسي للاقتصاد، لاسيما بسبب الحاجة الشديدة المتزايدة إليها. وأن مصادر الطاقة (النفط والغاز) كمورد استراتيجي تؤثر على تغير المعادلات الأمنية حسب درجة إعتماد الدول على نوع الطاقة. وبالرغم من ان الجوانب الأمنية للغاز الطبيعي متشابهة، لكنها ليست مماثلة لجوانب النفط، وأدى ذلك إلى قيام البلدان المصدرة والموردة للطاقة بدفع مصالحها المتقدمة فيما يتعلق بتأمين احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي بشكل مختلف، من أجل خلق نوع من الاستقرار لبلدهم. لكن بصورة عامة، لقد غيّرت مصالح الطاقة المعادلات الأمنية باستمرار، وخلق حالة من عدم إستقرار لدول.

الاستنتاجات

من خلال هذا البحث توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

1- أن الأمن والاقتصاد مكملان لبعضها البعض، لذالك يمكن ان نعتبر بأن الأمن هو هيمنة الدولة في شكلها المادي (العسكري والأمني) والمعنوي (السيطرة عن طريق تطبيق قوانينها) على مواطنيها ومواردها وحدودها الجغرافية، من أجل الوصول إلى نوع من الاستقرار السياسي على المستويين المحلي والدولي، يمنحها القوة للنمو والازدهار بشكل مستمر.

2- جميع قضايا الأمنية لها تأثيراتها على أمن الطاقة بشكل مختلف، ولاسيما عدم الاستقرار السياسي، والصراعات العرقية ، والحركات الانفصالية أو الليبرالية، وغزو المناطق الغنية بالنفط والغاز الطبيعي.

3- يختلف أمن الطاقة من منظور المستوردين عن المصدرين ، ولكن هناك وجهة نظر أنسب لكلا الجانبين وهي أن التوازن السليم بين العرض والطلب على الطاقة يخدم الغرض من تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

4- هناك وجهان لسياسة أمن الطاقة: أمن العرض وأمن الطلب. سياسة أمن الطاقة بالنسبة للدول المستوردة للطاقة هي توفير الأمن من الدول المصدرة للطاقة. بالمقابل تريد البلدان المصدرة للطاقة بدورها توفير الأمن للطلب على الطاقة في البلدان المستوردة للطاقة. وقد يحتاجون كلا جانبين إلى استثمارات من الخارج ، لتطوير البنية التحتية اللازمة لإنتاج وتصدير موارد الطاقة الخاصة بهم.

5- تلعب مصلحة الطاقة دورًا رئيسيًا في تغيير الاستراتيجيات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة فيما يتعلق بالدول المصدرة والمستوردة للنفط والغاز، وقد أدى ذلك إلى تغيير المعادلات الأمنية من قبل الدول من أجل الوصول إلى الطاقة أو تصدير الطاقة إلى سوق الطاقة الدولة بأمان.

قائمة المصادر

1-المصادر العربية:

الكتب:

1. آكريي، نجدت، (٢٠١١)، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن.
2. أحمد، هوشنك صابر، (٢٠١٨)، الامن والدبلوماسية، مركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة.

مقالات أكاديمية:-

1. روبن ميلز. ٢٠١٦، طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط، معهد بروكنجز، الدوحة.

2-المصادر الانجليزية:

Books:

1. Barton, B., Redgwell, C., Rønne, A., & Zillman, D. N. (Eds.). (2004). Energy security: managing risk in a dynamic legal and regulatory environment. Oxford University Press on Demand.
2. Buzan, Barry. (2008), People, states & fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era. Ecpr Press.
3. Buzan, Barry. & Hansen ،Lene. (2009). the evolution of international security studies .Cambridge University Press Cambridge.

4. McPherson, H., Wood ،W. D., & Robinson, D. M. (Eds.). (2004). Emerging Threats to Energy Security and Stability: Proceedings of the NATO Advanced Research Workshop on Emerging Threats to Energy Security and Stability, London, United Kingdom. Springer Science & Business Media.
5. McSweeney, B. and Bill ،M., (1999). Security, identity and interests: a sociology of international relations (Vol. 69). Cambridge University Press.
6. Mills, R., (2016). Risky routes: energy transit in the Middle East. Brookings Doha Center.
7. Qingyi, W. (2006). Energy conservation as security. World Security Institute.
8. Smith, S. and Baylis, J. eds. (2001). The globalization of world politics: an introduction to international relations. Oxford: Oxford university press.
9. Tønnesson, S., & Kolås, Å. (2006). Energy Security in Asia: China, India, Oil and Peace. PRIO.
10. Yergin, D. (1991). The Prize: the epic quest for oil, money, and power. Simon and Shuster. New York.

Academic Articles:

11. Afolabi ،M. B. (2015). Concept of Security. Readings in Intelligence and Security Studies.
12. And Chalker, J. (2005). Energy Security, Managing Risk in a Dynamic Legal and Regulatory Environment.
13. Badea, A.C., 2010. Energy Security Indicators. Institute for Energy Security Unit of the Joint Research Centre within the European Commission.
14. Baldwin, D. A. (1997). The concept of security. Review of international studies, 23(1).
15. Betts, A., Eagleton-Pierce, M. and Roemer-Mahler, A., 2006. Editorial Introduction: 'The International Politics of Oil'. *St Antony's International Review* ،*2*(1),
16. Bhattacharyya, S. C. (2011). Energy economics: concepts, issues ،markets and governance. Springer Science & Business Media.
17. Cherp, A., & Jewell, J. (2014). The concept of energy security: Beyond the four As. Energy Policy, (75).
18. Chester, L. (2010). Conceptualising energy security and making explicit its polysemic nature. *Energy policy*, *38*(2).
19. Costantini, V., Gracceva, F., Markandya, A., & Vicini, G. (2007). Security of Energy Supply: Comparing Scenarios from a European Perspective.
20. Deese, D. A., & Nye, J. S. (1981). Energy and security. [Book: report of Harvard's Energy and Security Research Project].
21. Eng, G. (2003). Energy security initiative: Some aspects of oil security. Asia Pacific Energy Research Centre, Institute of Energy Economics, Japan.
22. Fernandes, C.P. and Rodrigues, T.F., (2017). Geopolitics of energy and energy security. IDN Cadernos.
23. Galtung, J., (1969). Violence ،peace ،and peace research. *Journal of peace research*, *6*(3).
24. General, E.C.A., (2005). Energised Foreign Policy. Security of Energy Supply as a New Key Objective.
25. Goldthau, Andreas, (2011). Governing global energy: existing approaches and discourses. Curr. Opin. Environ. Sustain. 3(4).
26. Haar, L., & Haar, L. N. (2019). A financial option perspective on energy security and strategic storage.
27. Hancock, K. J., & Vivoda, V. (2014). International political economy: a field born of the OPEC crisis returns to its energy roots. Energy Research & Social Science, 1.
28. Hubbard, B., Karasz, P. and Reed, S., (2019). Two Major Saudi Oil Installations Hit by Drone Strike, and US Blames Iran. New York Times.
29. Khoo, N., (2015). The ASEAN security community: A misplaced consensus. *Journal of Asian Security and International Affairs*, *2*(2).
30. Kocaslan, G., 2014. International energy security indicators and Turkey's energy security risk score. International Journal of Energy Economics and Policy, 4(4).
31. Labandeira, X., & Manzano, B. (2012). Some economic aspects of energy security. European Research Studies, 15(4).
32. Mares, D. R. (2010). Resource nationalism and energy security in Latin America: Implications for global oil supplies.
33. Martinás, K. (2005). Energy in Physics and in Economy. Interdisciplinary Description of Complex Systems: INDECS, 3(2).
34. Nyman, J. and Burke ،A. eds., 2016. Ethical security studies: A new research agenda. Routledge.
35. Nyman ،J., (2016). What is the value of security? Contextualizing the negative/positive debate. Review of International Studies ،42(5).
36. Proedrou, F. (2015). Rethinking energy security: An inter-paradigmatic debate. Policy Paper.
37. Qadiry, B., & Prontera. (2013). geopolitics of Energy in Central Asia. University of Macerata.
38. Ullman, R.H., (1983). Redefining Security, in "International Security", 8, 1. Summer.
39. Williams, P. D. (2012). Security studies: an introduction. In Security Studies. Routledge.
40. Wolfers, A. (1952). "National security" as an ambiguous symbol. Political science quarterly, 67(4**).**
41. Wolfers, A. (1965). Discord and collaboration: essays on international politics. Johns Hopkins Univ Pr.
42. Wyllie, J. (2008). Force and security. Issues in International Relations, 74.
43. Yergin, D. (2006). Ensuring Energy Security Foreign Affairs. Foreign Affairs. Council on Foreign Affairs, March/April.
44. Yu, J., & Dai, Y. (2012). Energy Politics and Security Concepts from Multidimensional Perspectives. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 6(4).

important elements of energy security to equations of stability and instability in energy-exporting and energy-exporting countries. Consequently, we analyze what drives energy-exporting and exporting countries to influence the dynamics of changing security equations in order to secure energy interests in their country. Until the research reached this fact, which, despite the success of some countries in the use of energy as a solid force and to ensure the security stability of their countries with energy ratios, they are generally energy-exporting countries and supplying them, and in order to secure energy security in their countries, they changed their security equations, and led This creates a state of security instability for countries at the national, regional and even international levels.
Keywords: Oil, Natural Gas, Energy.

قائمة الهوامش

[1] حول أصل استخدام مفهوم الأمن يقول المفكر ديفيد بالدوين (DAVID A. BALDWIN) ، من المبالغة فيه أن نقول أن التحليل النظري للأمن بدأ وانتهى بمقال ولفرز Wolfers في عام 1952 - ولكن ليس كثيرًا. ينعكس إهمال الأمن كمفهوم في مختلف الدراسات الاستقصائية للشؤون الأمنية في مجال أكاديمي. في عام 1965، أعربت إحدى هذه الدراسات عن أسفها لحدوث محاولات قليلة جدًا حتى الآن. لتحديد مفهوم الأمن القومي في عام 1973، بدأ كلاوس كنور(Klaus Knorr) مسحًا ميدانيًا عن طريق التعبير عن عزمه على" تعمد تجاوز المشكلات الدلالية والتعريفية الناتجة عن مصطلح "الأمن القومي". وفي عام 1975، ريتشارد سموك (Richard Smoke) لاحظ أن مجال الأمنية من الناحية الأكاديمية، أولى اهتمامًا غير كافٍ. وفي عام 1991، وصف باري بوزان Buzan الأمن بأنه" مفهوم متخلف "ولاحظ عدم وجود" أدبيات مفاهيمية حول الأمن "قبل الثمانينات. للمزيد انظر:

Baldwin, D.A., 1997. The concept of security. Review of international studies ،23(1) ، pp.5-.31

[2] الأوراق الخضراء هي وثائق تنشرها المفوضية الأوربية لتحفيز النقاش حول مواضيع معينة على المستوى الأوربي. يدعون الأطراف المعنية (الهيئات أو الأفراد) إلى المشاركة في عملية التشاور والنقاش على أساس المقترحات التي طرحوها. للمزيد انظر الموقع الرسمي للاتحاد الاوربي:

https://eur-lex.europa.eu

[3] Bidi. PP. 77.

[4] رمال النفط الكندية ، والمعروفة أيضًا باسم رمال القطران ، هي رابع أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم. يؤدي تعدينها إلى إطلاق كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ، مما يفسح المجال لارتفاع درجة حرارة الأرض لتفجير درجتين مئويتين. في شمال كندا ، تقوم عمليات التعدين بحفر الغابات وتسطيحها للوصول إلى زيت رمال القطران أدناه. إنهم يقومون بالفعل بتسوية الأشجار وتدمير الأراضي الرطبة بمعدلات تنذر بالخطر ، مما يعرض ملايين الطيور المهاجرة ، والكاريبو ، والدببة ، والذئاب ، والأنواع المهددة بالانقراض مثل رافعة الديكي في خطر.إن مستقبل صناعة الرمال النفطية الكندية غائم بسبب عدم اليقين بسبب الاقتصاد البسيط. في سوق اليوم ، هناك القليل من الثقة في أن أسعار النفط سترتفع مرتفعة بما يكفي للحفاظ على رمال النفط مربحة. كما أن فيضان النفط الأمريكي - أحد أكبر الأسباب التي جعل البنزين والنفط الخام رخيصين خلال العامين الماضيين - يمتص حياة صناعة النفط الكندية. للمزيد انظر:

M. Bobby. 2017. This could be the end of Canadian tar sands. Cross-posted from Climate Central.in grist. https://grist.org/article/this-could-be-the-end-of-canadian-tar-sands/

45. Yueh, L. (2010). An international approach to energy security. Global Policy ،1(2).
46. Zhiznin, S. (2010). Russian energy diplomacy and international energy security (geopolitics and economics). *Baltic Region* ،(1).

Thesis and Dissertations:

1. Mammadov, I. (2009). Geopolitics of Energy in the Caspian Sea Region-Azerbaijan's Challenges. Master of Arts Thesis, Tufts University.
2. Zacarias ،A.M., (1996). *The security concept in Southern Africa: Prospects for the post-apartheid era* (Doctoral dissertation ،London School of Economics and Political Science (United Kingdom).

Reports:

1. APEC, Asia Pacific Energy Research Centre, (2007). A Quest for Energy Security in the 21st Century: Resources and Constraints. Institute of Energy Economics, Japan.
2. Emerging Global Energy Security Risks, ECE Energy Series No. 36 (Geneva: United Nations ، 2007), 8.
3. Intharak, N., Julay, J.H., Nakanishi, S., Matsumoto, T., Sahid ،E.J.M., Aquino, A.G.O. Aponte, A.A., 2007. A quest for energy security in the 21st century. *Asia Pacific Energy Research Centre Report*.
4. M. Bobby. 2017. This could be the end of Canadian tar sands. Cross-posted from Climate Central.in grist. https://grist.org/article/this-could-be-the-end-of-canadian-tar-sands/
5. Piracy, O.B., (2014). The state of maritime piracy 2013. report:
6. http://oceansbeyondpiracy.org/sites/default/files/attachments/SoP2013-2PagerDigital_0. pdf [Consultado: 20/08/2014].

Websites:

1. The official website of the European Union: https://eur-lex.europa.eu
2. The U.S. Energy Information Administration (EIA) official website: https://www.iea.org/topics/energysecurity/subtopics/whatenergysecurity/.%20(19.06.2014). https://www.iea.org/topics/oil-market-report#glossary

Abstract
Nowadays, the energy factor is considered one of the most important geopolitical factors that affect the security and stability of different regions of the world, especially those rich in oil and natural gas. Therefore, this research revolves around showing the nature of the relationship between the Ministry of Energy and the changes that occur in the security equations of countries due to energy, which in turn affects the creation of a state of stability and security instability for energy sources and the supply of countries. Through this research, we go beyond other recent studies on this topic, and link the most